



جمهورية العراق
وزارة البيئة

كلمة وفد جمهورية العراق

في المؤتمر التاسع للدول الأطراف لاتفاقية حظر
استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة
للأفراد وتدمير تلك الألغام.

جنيف ٢٤ - ٢٨ / تشرين ثاني / ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة وفد جمهورية العراق

في المؤتمر التاسع للدول الأطراف لاتفاقية حظر استعمال وتخزين
وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

جنيف ٢٤ - ٢٨ / تشرين ثاني / ٢٠٠٨

السيد الرئيس

يسر وفد بلادي ان ينضم الى بقية الوفود التي سبقته في تقديم التهنئة لكم على انتخابكم لرئاسة المؤتمر التاسع للدول الأطراف لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ، ونحن على ثقة تامة بانكم بما تتمتعون به من خبرة وحكمة في سجلكم المهني ستوظف في انجاح ادارة اعمال المؤتمر ومداولاته متمنياً لكم النجاح والتوفيق في ذلك وواعداً اياكم بتقديم التعاون البناء للخروج بقرارات وتوصيات تحظى بقبول ورضى ممثلي الدول المحترمين كافة. كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل الى سمو الأمير مرعد بن رعد الحسين، رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف، على ما بذله من جهود مخصصة أثناء توليه رئاسة المؤتمر الثامن للدول الأطراف.

السيد الرئيس ، السادة اعضاء الوفود المحترمون

ايماً من حكومة بلادي في ضرورة تخليص البشرية من بؤر التوتر والنزاعات المسلحة التي تفتك بالحرث والنسل وايقاف سباق التسلح واهدار الموارد الاقتصادية في جوانب لا طائل منها اعتمدنا سياسية جديدة واقعية واضحة ومتوازنة قوامها ان يكون العراق عامل استقرار في محيطه الإقليمي والدولي والابتعاد عن كل

ما من شأنه ان يزيد من التوتر في منطقة الشرق الأوسط وأن يوظف موارده وثرواته في إعادة أعمار العراق وبناء التحتية التي دمرت جراء النهج التسليحي والسياسات اللامسؤولة التي اتبعتها النظام السابق في تعامله مع محيطه الاقليمي والدولي . واكدت حكومة العراق الجديد التزامها واحترامها للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار وفق ما نص عليه الدستور الدائم لجمهورية العراق.

السيد الرئيس

أدت السياسات اللامسؤولة للنظام السابق والحروب التي زج بها العراق الى نتائج سلبية أثرت على الأنسان والبيئة في العراق اذ أن هنالك ما يزيد على (٤٠٠٠) منطقة ملوثة بالألغام والمقذوفات غير المنفلة في جميع أنحاء العراق، الأمر الذي يهدد حياة السكان القاطنين في هذه المناطق وموارد عيشهم، فضلاً عن عدم استثمار هذه المناطق واقامة المشاريع التنموية وتطوير الحقول النفطية والزراعية فيها. كل هذا يمثل عائقاً أمام عودة النازحين الى مناطق سكنهم الأصلية وحرمت عوائل بأكملها من الحصول على مصادر عيشها بسبب قتل أو أعاقه معيها.

رغم الظروف التي يمر بها العراق حالياً فان الحكومة العراقية ملتزمة وجادة في تخليص العراق من آثار الألغام والمقذوفات غير المنفلة، وفق الإمكانيات المتاحة، من خلال دعم وتطوير المؤسسات الحكومية المعنية واعداد الخطط والبرامج الاستراتيجية في ازالة الألغام والمقذوفات غير المنفلة، ولهذا فان مساعدة المجتمع الدولي والمجتمع المدني سيشكل عاملاً مهماً في مساعدة العراق وتطوير امكانياته في انجاز مهامه في هذا المجال واتاحة الفرصة في تطوير البنى التحتية في أجواء آمنة.

نود أن نتقدم بالشكر والأمتنان الى كل من ساهم مع المؤسسات العراقية في برامج ازالة الألغام في العراق ونخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي والسويد والدنمارك والنرويج وهولندا واليابان وكوريا

الجنوبية وألمانيا وأستراليا وبلجيكا واليونان وإيطاليا وإيرلندا. كما نود ان نتقدم بالشكر والأمتنان الى فريق الأمم المتحدة لعمليات ازالة الألغام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والى المنظمات غير الحكومية.

السيد الرئيس

استناداً الى المادة السابعة من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد قدم العراق تقريره الأول في آب ٢٠٠٨، بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة الى العراق في شباط ٢٠٠٨، والذي تضمن المعلومات والبيانات المتوفرة حالياً. وجدير بالذكر ان جميع المنشآت الصناعية التي كانت تنتج هذه الألغام في العراق تم تدميرها خلال حرب ٢٠٠٣، كما ان قوات التحالف الدولية قامت بتدمير مخزونات الألغام التي عثر عليها في العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية.

ومن بين الجهود التي بذلت من جانب المنظمات غير الحكومية وبالتعاون مع المؤسسات العراقية المعنية بازالة الألغام جرت عمليات المسح التأثيري للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ والتي شملت غالبية محافظات العراق وفق الحالة الأمنية التي كانت سائدة ويجري الآن استكمال بقية المحافظات بعد تحسن الوضع الأمني واستتبابه.

السيد الرئيس

رغم ان توقيع العراق على اتفاقية اوتواوا عام ٢٠٠٧ ودخولها حيز النفاذ في شباط ٢٠٠٨ الا انه كانت هنالك برامج لازالة الألغام والمقذوفات غير المنفلة وتوعية وتنقيب السكان من مخاطر الألغام وتقديم المساعدات للضحايا أبتدأت منذ عام ١٩٩٣ في إقليم كردستان العراق، من خلال المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتم نقل جميع الموارد البشرية والأجهزة والمعدات الفنية الى حكومة إقليم كردستان في نهاية عام ٢٠٠٣ وأصبحت تدار من قبل كوادر وطنية عراقية بالكامل.

بالاضافة الى ذلك تقوم حكومة العراق الاتحادية بالأشراف على عمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية وشركات القطاع

الخاص التي تعمل في برامج ازالة الألغام والمقذوفات غير المنفلقة في باقي مناطق العراق في مجال نزع الالغام وبرامج التوعية بمخاطرها ومساعدة وتأهيل الضحايا، وجدير بذكر الدور الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف).

السيد الرئيس

ختاماً نؤكد من خلالكم الى المجتمع الدولي على سعي حكومة العراق الجاد والمتواصل للالتزام بأحكام الاتفاقية ومتطلباتها كما اننا نتطلع الى تقديم المساعدة، بكافة اشكالها، من قبل المجتمع الدولي والدول الأطراف في الاتفاقية وبموجب المادة السادسة من الاتفاقية بغية ازالة مخلفات الحروب من الألغام والمقذوفات غير المنفلقة المنتشرة في انحاء العراق كافة.

وشكراً سيدي الرئيس